رؤية الهيئات الداعمة للصناعة المالية لأسس ومبادىء المواءمة الشرعية والرقابة والتنظيم في الصناعة المالية الإسلامية.

تقديم

عبد القادر عمور الإدريسي

مدير المعالي للتدريب والاستشارات المالية الإسلامية

المؤتمر العالمي الثامن لعلماء الشريعة

كوالمبور – ماليزيا

29-30 أكتوبر 2013 م

مقدمة

لقد وصل التمويل الإسلامي إلى نقطة النضوج التي يجب عندها أن ينتقل بمؤسساته إلى مستوى جديد من الرؤى والتحديات، ومن ذلك المواءمة بين مخرجات مؤسسات البنية التحتية فيما بينها؛ ومتابعة تطبيق المخرجات والعمل بها، وبالمقابل المواءمة بين الصناعة المالية الإسلامية ومخرجات الصناعة التقليدية في مجال التقنين والإشراف والرقابة والتدقيق والحوكمة والتحكيم.

إن التحديات كثيرة، وقد يكون من غير الممكن أن تتفق آراء الباحثين والخبراء حول مشكلة أو آلية بعينها، ولكن مما لا شك فيه أن النمو المستدام يبدأ بالأهداف المشتركة ذات الجودة المناسبة التي تؤثر في واقع نمو العمل المالي الإسلامي بما يخدم المستقبل المنشود.

إن الانسجام والمواءمة والتوافق تفرض نفسها على المصرفية الإسلامية بعد تعدي أنشطتها الحدود المحلية، وخضوعها لقوانين وأنظمة مختلفة ومتفاوتة القرب والبعد. وإن المالية الاسلامية في رأيي لها جناحان:

- جناح الابداع: والتحدي الذي فيه ابداع منتجات مالية مبتكرة تتسم بـ: الكفاءة الاقتصادية والبعد عن الجانب التحايلي.
- جناح التقنين والتنظيم: الذي يقوم فيه التقنين والمواءمة (Standardization–Harmonization) بدور بارز.

ووفقا لخطاب التكليف بكتابة الورقة البحثية فقد تطرقت للنقاط التالية:

1. مدخل: المواءمة عند السنهوري والاستفادة منها في المالية الاسلامية.
2. الهيئات الداعمة للصناعة المالية والمواءمة (مقاربات مقترحة)
3. الخلاصة.
4. مقترحات وتوصيات.

ولقد تفاديت في بحثي سرد ما تم إنجازه من قبل مؤسسات البنية التحتية لأن العلماء الحاضرين هم من شارك في وضعها، فلا أكون كما قال النابغة الجعدي:

وإنّ امرأً أهدى إليكَ قَصِيدةً كَمُسْتَبْضِعِ تمراً إلى أرضِ خَيْبَرَ

وأظنني فهمت من مرامي هذا المؤتمر استشراف المستقبل بتطوير حركة المواءمة (دراسة استشرافية: Future prospects).

والله الموفق، والهادي إلى سواء السبيل.

المدخل: المواءمة عند السنهوري[1] والاستفادة منها في المالية الاسلامية[2]:

يعدُّ مشروع السنهوري القانوني من أبرز المشاريع القانونية التي أحدثت تغييراً جذرياً في الحالة القانونية بين المسلمين في العصر الحاضر، حيث لم يقتصر مشروعه على بلده (مصر) فقط، وإنما تجاوزه إلى ليبيا وسوريا والكويت والعراق، ولقد تناول مشروعه القضايا الثلاث الآتية[3]:

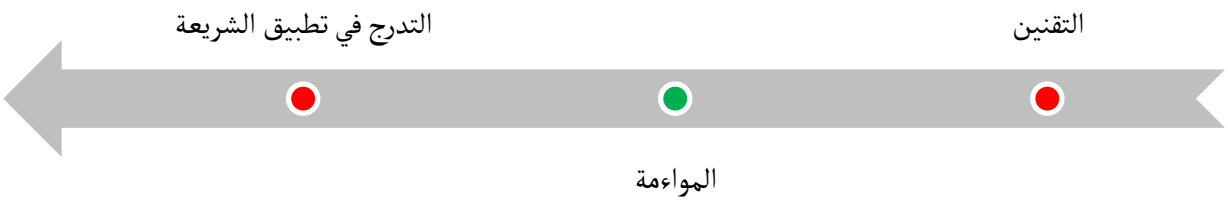

وسأعرض صفحا عن آرائه التي طال الجدل حولها في التقنين والتدرج في تطبيق الشريعة بين منافح ومعارض.

وأسلط الضوء على أفكاره في المواءمة ، والتي لم تحض بالبحث والعناية مع تطبيقها على واقع المالية الإسلامية:

- ينصح السنهوري رحمه الله بأن توضح التصورات العامة للفقه الإسلامي من داخل مادة هذا الفقه نفسه، ومن نسقه ومرجعياته الموثوق بها. وقد نبه السنهوري رحمه الله إلى هذا بقوله: " إن القانون الذي يشتق من الفقه الإسلامي يجب ان يكون في منطقه وصياغته وأسلوبه فقهاً اسلامياً خالصاً، لا مجرد محاكاة للقوانين الغربية"[4].
- سلك السنهوري منهجاً موضوعياً في الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، وبيّن ذلك بوضوح من الناحية المنهجية في الموازنة يقول: "لن يكون همنا في هذا البحث إخفاء ما بين الفقه الإسلامي والفقه الغربي في

---

(1) عبد الرزاق السنهوري (1895 – 1971) م أحد أعلام القانون في الوطن العربي، كان عضواً في مجمع اللغة العربية وأسهم في وضع كثير من المصطلحات القانونية، شارك في وضع دساتير وقوانيين مجموعة من الدول العربية: مصر– ليبيا – الكويت – العراق – سوريا.

وأعظم تراثه الفقهي: الوسيط، ومصادر الحق.

(2) من أفكار المواءمة في وقتنا الحاضر ومما يستفاد منه: ما قام به الشيخ محمد بن راشد حاكم دبي، بأمر جميع الدوائر الحكومية في دبي أن تقدم خدماتها للمتعاملين والمراجعين بأفضل شكل ممكن، فقارنه بخدمة الفنادق في استقبال زبائنها، وأراد أن تصل الخدمة إلى جودة الفنادق الراقية. وما أعلنت عنه في هذا الشهر أحد المستشفيات االفرنسية من تأسيس قسم إدارة الأسرة مثلما تعمل إدارة الغرف بالفنادق ونجحت في تقليص تضييع 4 ساعات يوميا على الأطباء.

(3) أرجوا من القارئ الكريم أن يحاط علما أني لا أتناول في هذه العجالة آراء السنهوري التي طال الجدال حولها مثل عده القانون العام في الفقه الإسلامي أقل تطورا من القانون الوضعي، وأنه يرى اتخاذ سياسة التدرج في تطبيق الشريعة، ورفضه للتغيير المفاجئ الذي يعتبره لا يجدي شيئا، لما يسببه من زعزعة استقرار العلاقات القانونية.

(4) جمال عطية في كتاب تجديد الفقه الإسلامي ص 41.40.

الصنعة والأسلوب والتصوير، بل على النقيض من ذلك سنعنى بإبراز هذه الفروق ليحتفظ الفقه الإسلامي بطابعه الخاص، ولن نحاول أن نصطنع التقريب ما بين الفقه الإسلامي والفقه الغربي على أسس موهومة أو خاطئة، فإن الفقه الإسلامي نظام قانون عظيم له صنعة يستقل بها، ويتميز على سائر النظم القانونية في صياغته وتقتضي الدقة والأمانة العلمية علينا ان نحتفظ لهذا الفقه الجليل بمقوماته.

ونحن في هذا أشد حرصاً من بعض الفقهاء المحدثين، فيما يؤنس فيهم من ميل إلى تقريب الفقه الإسلامي من الفقه الغربي، ولا يعنينا أن يكون الفقه الإسلامي قريباً من الفقه الغربي، فإن هذا لا يكسب الفقه الاسلامي قوة، بل لعله يبتعد به عن جانب الجدة والابداع، وهو جانب للفقه الاسلامي منه حظ عظيم[5].

- أجرى أسلوب المقارنة، فيعرض أحكام القانون أولاً ثم يأتي إلى ما يقابل تلك الأحكام من الفقه الإسلامي، وهذا جرياً منه على أسلوب القانون قصداً منه فيما يبدو إلى تقريب الشريعة إلى رجال القانون الذين لا يعلمون عن الفقه الإسلامي ما يمكنهم من إدراك مفاهيمه ونظرياته. فهو يقول: "ونسير فيه على غرار نظريات الفقه الغربي تيسير المقارنة بين هذا الفقه والفقه الإسلامي[6].

نستفيد من حركة المواءمة عند السنهوري والجهود التابعة لذلك ما يأتي:

أولا: شروط المواءمة:

1. الاحتفاظ بالشخصية المتميزة للفقه الإسلامي من حيث طبيعة الأحكام، والمنطلقات، والأهداف.
2. الاقتصار في مجال الاستفادة على الجانب الشكلي المتعلق بالتبويب؛ والتقسيم؛ والترقيم.

3. عدم استخدام المصطلحات القانونية بديلاً أصيلاً عن المصطلحات الفقهية، وينحصر استعمالها في مجال التوضيح والتفسير للمصطلحات الفقهية الأصيلة ذات الدلالة المحددة؛ نظراً لأهمية الاحتفاظ بالمصطلحات الشرعية، ولأن الاستمرار في استعمال تلك المصطلحات يعمق معناها في نفوس المشتغلين بالدراسات القانونية وييسر لهم الرجوع للمصادر الفقهية التي لا يمكن أن تفهم إلا بعد معرفة دلالات المصطلحات التي استخدمها الفقهاء[7].

---

(5) مصادر الحق 6/1.

(6) مصادر الحق 40/1.

(7) انظر: المدخل للتشريع الإسلامي ، د. محمد النبهان في ص 373، 374. ويمثل كتابه (مصادر الحق في الفقه الإسلامي) الناحية العملية لدعوة الأستاذ السنهوري هذه في دراسة الفقه الإسلامي، حيث عمد في هذا الكتاب إلى معالجة أهم الموضوعات وأدقها في الفقه الغربي في إطار الفقه الإسلامي، مبتغيا بذلك وضع الفقه الإسلامي إلى جانب الفقه الغربي فيما هو مهم

ثانيا: **إعمال بمنهج المواءمة في بعض القضايا القانونية**، من التطبيقات العملية للسنهوري تعريفه للعقد تعريفا يغري القانونيين ولا يعترض عليه الشرعيون، : حيث عرفه بقوله بقول: هو توافق إرادتين على إحداث أثر قانوني سواء كان ذلك الأثر هو إنشاء التزام أو نقله أو إنهاءه[8].

بينما اكتفى الزرقا[9] بتعريف المجلة للعقد في اصطلاح الفقهاء بقوله: هو ارتباط إيجاب بقبول على وجه مشروع يثبت أثره في محله.

ثالثا: **عدم التقيد بمذهب شرعي محدد**: فقد اشترط السنهوري على القاضي عند استناده للشريعة الاسلامية عدم التقيد بمذهب معين من المذاهب الفقهية الإسلامية، كما اشترط التنسيق بين الأحكام المستقاة من الشريعة والمبادئ العامة التي يقوم عليها التشريع المدني في جملته. فلا يجوز الأخذ بحكم فقهي يتعارض مع هذه المبادئ، حتى لا يفقد التقنين المدني تجانسه وانسجامه.

مثل هذا الشرط مهم جدا في الحوكمة الشرعية لتقييد الفتاوى الخارجة عن الآراء المجمعية والمعايير ألا تتعارض مع المبادئ الأساسية الشرعية التي قامت عليها الصناعة المالية الاسلامية.

رابعا: **التأهيل المزدوج**: دعا السنهوري إلى إنشاء معهد خاص لدراسة الفقه وتدريسه، و"الأساس في هذه الدراسة أن تكون دراسة مقارنة، فيدرس الفقه الإسلامي في ضوء القانون المقارن. ويعنى في هذه الدراسة بأمرين جوهريين، أولهما: أن تدرس نشأة الفقه الإسلامي دراسة دقيقة... وثانيهما: أن تدرس مذاهب الفقه الإسلامي المختلفة .... دراسة مقارنة لنستخلص منها وجوه النظر المختلفة"[10].

التوصية:

جوهري، وفيما هو دقيق خفي. وقد أخذ على نفسه في هذا الكتاب رسْمَ طريقة بحث علميةٍ صحيحة من غير أن يعنيه حشد المعلومات الدقيقة في الفقه والقانون، وأن يكون أسلوب التناول أسلوب الفقه الغربي، لكن المصادر التي يستند إليها البحث هي المصادر الإسلامية، يضاف إلى ذلك الرجوع إلى المصادر المعاصرة وبحوث المستشرقين ممن كتبوا في الفقه الإسلامي، وإن كان يعتقد أن أكثر الذين كتبوا من المستشرقين لم يكونوا من رجال القانون. كما أخذ عليها أن يبرز فروق الصنعة والأسلوب والتصوير بين الفقه الإسلامي والفقه الغربي، ليحتفظ الفقه الإسلامي بطابعه الخاص، حيث إن إخفاء هذه الفروق لا يكسب الفقه الإسلامي قوة، بل لعله يبتعد به عن جانب الجدة والإبداع، وأن يسعى إلى تحديد اتجاه الاجتهاد الفقهي في مراحله المتعاقبة، لبيان سير الاجتهاد توصلاً إلى متابعة تطوراته إمكاناً وفعلاً].

(8) نظرية العقد للسنهوري، ص 80-81.

(9) مدح عنه الأستاذ عبد القادر عودة الزرقا بقوله في تقدمته المدخل الفقهي العام": اعتصم الفقه الإسلامي من طالبيه في المتون، وتحصن في الشروح، واستعصى على طلابه في اللغة المغلقة والأسلوب العقيم، وكان كل من له إلمام بالفقه الإسلامي، وكل من عانى من ق ا رءة كتبه، يود أن توطأ للناس هذه الكتب حتى تتيسر لهم ق ا رءتها، وتسهل عليهم د ا رستها، وحتى يستطيعوا أن يوازنوا بين الفقه الحديث وبين الفقه الإسلامي العتيد؛ ذلك الفقه الغني بموضوعاته ونظرياته واصطلاحاته، المتميز بدقته وقوته، ليكون لهم من هذه الموازنة ما يزيد ثقافتهم، ويوسع آفاقهم، ويفتح أعينهم، ويوجههم إلى).الطريق المستقيم.

(10) بحث للسنهوري نشرته بحث- نشر بمجموعة الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية- القاهرة- سنة 1953.

1. نوصي أن تحدد مؤسسسات البنية التحتية المعالم الكلية للفتوى في المالية الإسلامية بحيث تكون ملزمة ولا ينبغي الخروج عليها.
2. نوصي مؤسسات البنية التحتية التي تقدم شهادات مهنية في الصناعة المالية الإسلامية (– CIBAFI – IICRA AAOIFI) أن تجمع بين اللغة الشرعية واللغة المهنية، والمعلومات الشرعية والفنية.

وأضرب لذلك أمثلة:

في شهادات التدقيق الشرعي (CIBAFI –AAOIFI) لم يتطرق فيها للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

فأقترح المواءمة في الشهادات المهنية بين معايير الشرعية والمعايير الدولية للتدقيق ، والحوكمة وغيرها بالإضافة لأفضل التطبيقات والممارسات.

كما أقترح شرح المعايير الدولية شرحا مقارنا كما فعل السنهوري في مصادر الحق.

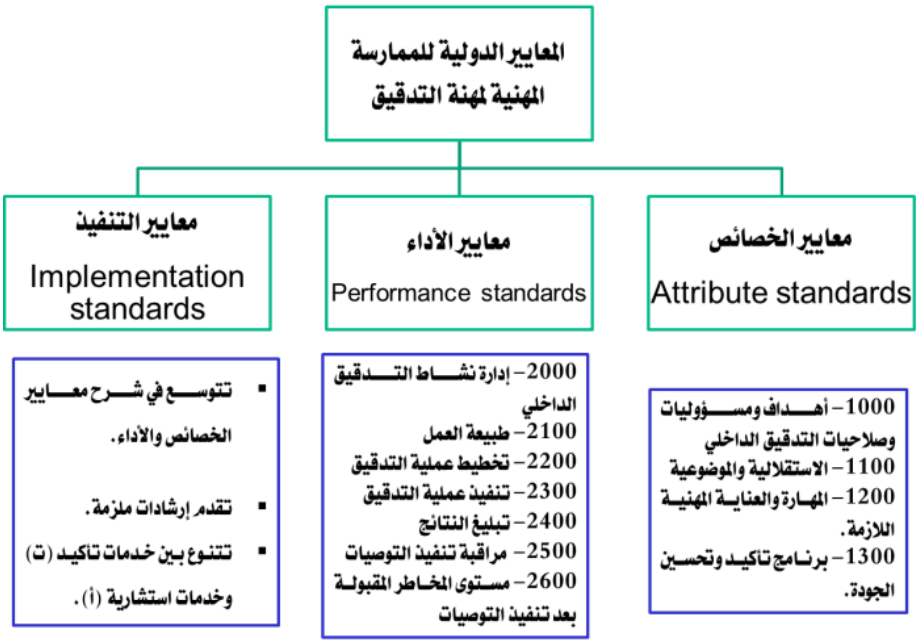

Copyright © ALmaali Training 2012. All rights reserved. جميع الحقوق محفوظة - المعالي للتدريب

والأمر ينطبق على شهادات الحوكمة مثلا تحتاج إلى تلخيص المبادئ الدولية الأساسية للحوكمة:

المؤسسات الدولية	المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (صدرت في: 1999، وعدلت في 2004)[11]. بنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل (**Basel Committee**)[12]. مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي (2003) [13]. قانون (Sarbanes-Oxley) صدر في الولايات المتحدة سنة 2002. تقرير (Cadbury) صدر في المملكة المتحدة.	**معيار حوكمة المنشآت المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية ifsb**[14]. **معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB)** **معايير الحوكمة لـ: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)**. إطار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية: البنك المركزي الماليزي- قسم العمل المصرفي الإسلامي والتكافل.

11 ركزت معايير منظمة التعاون الاقتصادي على الخطوط العريضة للحوكمة المتمثلة في:

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.
2- حفظ حقوق جميع المساهمين.
3- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين.
4- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة.
5- الإفصاح والشفافية.
6- مسئوليات مجلس الإدارة.

(12) وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:

1- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة. 2- استراتيجية يمكن قياسها، ومساهمة الأفراد فيها. 3- التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار. 4- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا. 5- نظام ضبط داخلي قوي. 6- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر. 7- الحوافز المالية والإدارية العادلة. 8- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

(13) وضعت مؤسسة التمويل الدولية موجهات وقواعد ومعايير عامة، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

1- الممارسات المقبولة للحكم الجيد
2- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد
3- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا
4- القيادة.

(14) صدر هذا المعيار سنة 2006 وتضمن سبع مبادئ إرشادية، ولقد اعتمدته الكثير من الدول كمرجع لوضع المبادئ الأساسية للحوكمة في المصارف الإسلامية.

الهيئات الداعمة للصناعة المالية والمواءمة

سأركز في هذا الفصل كثيرا على الحوكمة لأن كل مؤسسات البنية التحتية كان لها مشاركة في هذا المجال عن طريق شهادات مهنية ، معايير، دراسات ميدانية، بحوث.

وسأرسرد المقترحات على شكل نقاط:

المقترح الأول: المواءمة على مستوى: 1. المصطلحات، 2. التعاريف، 3. التقاسيم:

المثال الأول: المصطلحات:

تفادت المعايير الشرعية (AAOIFI) ومعايير مجلس الخدمات (IFSB) مصطلح الحوكمة واستبدلته بمصطلح الضبط، **وجاء في معيار الضبط (6): الضبط في المؤسسات المالية الإسلامية يتجاوز بكثير حدود "الحوكمة الرشيدة" لدى المؤسسات التقليدية، نظرا لما للأولى من أبعاد اجتماعية ودينية أيضا**[15].

بينما جاء في إطار الحوكمة للبنك المركزي الماليزي (الترجمة العلمية): يولي البنك المركزي الماليزي أهمية فائقة للتأكد من مطابقة النظام المصرفي الإسلامي لمبادئ الشريعة. ولضمان القيام بذلك تم إنشاء بنية تحتية للحوكمة الشرعية تتألف من عنصرين حيويين هما الهيئة الشرعية المركزية لدى البنك المركزي والهيئة الشرعية الداخلية لكل مؤسسة مالية إسلامية.

التوصية: الحرص على توحيد المصطلحات أمر ضروري وجوهري ما لم يتعارض مع مفهوم أو مقصد شرعي، وإشارة معايير الضبط إلى ان مفهوم الحوكمة الشرعية أعم وأوسع من الحوكمة التقليدية غير مسلم على إطلاقه لأنه عندنا حوكمة للمؤسسات غير الربحية، كما أن هذا الفرق إن سلم لا يستلزم تغيير المصطلح.

15 معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية (6) الصادر عن (AAOIFI) ص 64، فقرة: 21.

المثال الثاني: التعاريف: الاستقلالية

جاء في معيار الضبط 5 (AAOIFI):

٢. الاستقلالية
تعني الاستقلالية، في سياق هذا المعيار، قناعة ذهنية لا يقبل حاملها أن تكون آراؤه وقراراته خاضعة لتأثير المصالح المتعارضة وضغوطها. وتتحقق من خلال الوضع التنظيمي والموضوعية". فمبدأ الموضوعية يملي على أعضاء هيئات الرقابة الشرعية التزام العدل والأمانة العلمية والتحرر من تأثير تعارض المصالح (الحياد) (الفقرة ٢).

وجاء في المعايير الدولية للتدقيق الداخلي:

1100 – الاستقلالية والموضوعية:

يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، ويجب أيضاً أن يكون المدققين الداخليين موضوعيين أثناء أداء أعمالهم .

وجاء فيه (1321):

ويقصد باستقلالية المراجع أو فريق المراجعة ألا يكون هناك أي تضارب في المصالح، سواء كان تضاربا حقيقيا أو تضاربا ظاهرا، وألا يكون المراجع أو فريق المراجعمة جزءا من – أو تحت سيطرة – المؤسسة التي يتعلق بها نشاط التدقيق الداخلي[16].

بينما جاء تعريف الموضوعية في خاتمة المعايير: الموضوعية: توجه أو موقف فكري غير متحيز يتيح للمدققين الداخليين أداء مهمات التادقيق الداخلي على نحو يجعلهم يعتقدون ناتج أعمالهم وأنه لم تحدث أي تنازلات تذكر عن الجودة المنشودة[17].

16 كما جاء تعريف الاستقلالية في خاتمة المعايير تعريف المصطلحات ص 36: الاستقلالية: التحرر من الشروط والقيود التي تحدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على تنفيذ مسائوليات التدقيق الداخلي تنفيذًا محايدا وغير متحيز.

17 المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي، تعريف المصطلحات: ص 37.

المثال الثالث: التقاسيم:

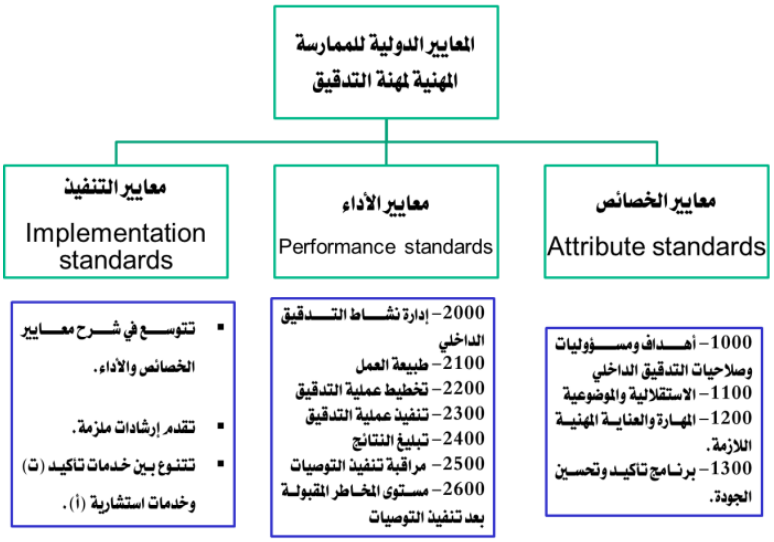

Copyright © ALmaali Training 2012. All rights reserved. جميع الحقوق محفوظة - المعالي للتدريب

هيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية

تقديم

١ – يهدف معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات/المؤسسة)[1] هذا إلى وضع قواعد وإرشادات حول الرقابة الشرعية الداخلية لدى المؤسسات التي تزاول أعمالها وفقا لاحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. ويشمل المعيار مايلي:

- الأهداف
- الرقابة الشرعية الداخلية
- الاستقلالية والموضوعية
- الاتقان المهني
- نطاق العمل
- إنجاز عمل الرقابة الشرعية الداخلية
- إدارة الرقابة الشرعية الداخلية
- الجودة النوعية
- عناصر النظام الفعال للرقابة الشرعية الداخلية

كما يشمل المعيار أيضا مسؤولية تطبيق المعيار.

المقترح الثاني: أقترح أن تكون هناك مواءمة بين خطط العمل، لاسيما في مؤشرات النجاح و KPI's مؤسسات البنية التحتية.

- مثلا تكون سنة 2014 لتطوير مجال الحوكمة الشرعية في المعايير والشهادات المهنية والمواثيق الأخلاقية، وملحقات ذلك، وحتى جائزة عالمية للحوكمة الشرعية لقطاعات مختلفة. وتعيين موظف أو قسم في كل مؤسسة مسؤول عن إنجاح المبادرة برعاية بنك التنمية والبنك المركزي الماليزي مثلا.

ملاحظة: المقصود بالملحقات في الفقرة السابقة: ما يخدم قطاع الحوكمة الشرعية مثل:

- ميثاق ثقافة العمل لـ ((Chartered Institute for Securities & Investment (CISI).
- guide of internal auditing من إصدار IIA.
- تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجارب وحلول. مركز المشروعات الدولية الخاصة. المنتدى العالمي لحوكمة الشركات 2011.

المقترح الثالث: المواءمة على مستوى الخدمات (المواقع مدخلا).

هذه المقارنة تمت بين:

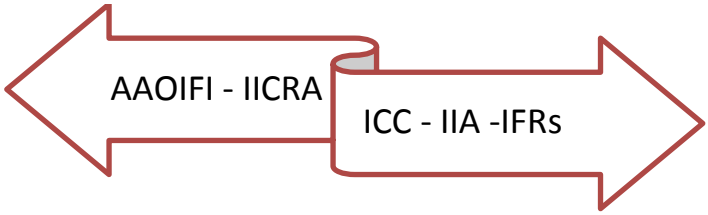

وقد لاحظت مجموعة من الفروق الجلية منها:

- التواصل: ليس من السهل التواصل مع مؤسسات البنية التحتية في مجال: الدورات التدريبية– المؤتمرات – المقترحات.
- أخبار المركز – التدريب – التوعية – المنشورات المجانية: لا يوجد تقويمات تدريب متاحة في الموقع أو قائمة الوكلاء، كما أن بعض المعلومات ليست للتحميل. على سبيل المثال: النظام الأساسي

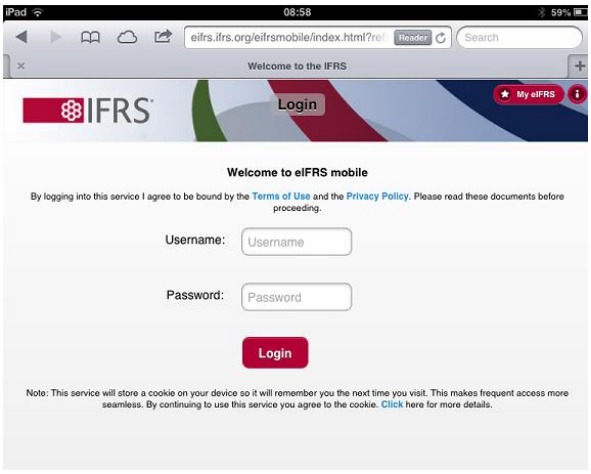

- ردود الفعل و الاقتراحات: IFRs (www.ifrs.org) لديه قسم فرعي " Comment on a Proposal" تحت القسم "get involved" تحت هذا القسم يمكن التعليق واقتراح التعديلات على المعايير.

كما يقوم (معهد المدققين الداخليين) بمراجعة المعايير بشكل دوري، ويتم فتح باب للتعليقات والاقتراحات.

- وضع المعايير: موقع IFRs يوفر قسم "وضع المعايير" هذا القسم يزودنا بأخبار عن عملية تطوير المعايير، كما أنه يعطي معلومات عن المواعيد المتوقعة للانتهاء من المشاريع المتعلقة بالمعايير.
- إمكانية الوصول للمعايير: IFRs يوفر الاطلاع المجاني على العديد من المعايير والملخصات الفنية، والأمر نفسه عند معهد المدققين الداخليين (www.theiia.org) بلغات متعددة بما فيها اللغة العربية.

التوصية:

1. رفع مستوى الدعم لمؤسسات البنية التحتية من أجل إنشاء أقسام لمراقبة الجودة والعلاقات العامة وقسم التقنية للتمكن من تمثيل قطاع المالية الاسلامية بفعالية أكثر، وذلك عن طريق المواءمة مع المؤسسات الدولية، والاستفادة من المعهد المصرفي في البحرين (BIBF) وتجربة أكاديمية البحوث الشرعية (ISRA) . مع التنبيه انه ليس هناك تقصير من إدارة مؤسسات البنية التحتية لكن نقص الموارد المالية والبشرية. كما نشيد بالدور الذي تقوم به (CIBAFI) لكنه يحتاج للتحسين.
2. فتح باب (INTERNSHIP) أمام الطلبة المتفوقين في الماجستير خاصة من المجالات المختلفة (IT – QUALITY – ISLAMIC FINANCE - LAW) من أجل المساهمة في التطوير بأقل تكلفة.

المقترح الرابع: مقاربات مقترحة للمواءمة بين مخرجات الشرعية والمبادئ الرقابية والتنظيمية.

محاولة مواءمة ما جاء في حوكمة مجالس الإدارة من معايير وتوصيات وأفضل تطبيقات، وتطبيقه على الحوكمة الشرعية (حوكمة المجموعة الشرعية : تدقيق – هيئة فتوى – التزام – استشارة – بحث شرعي).

مقدمة[18]:

18 ملخص مفيد عن الحوكمة:

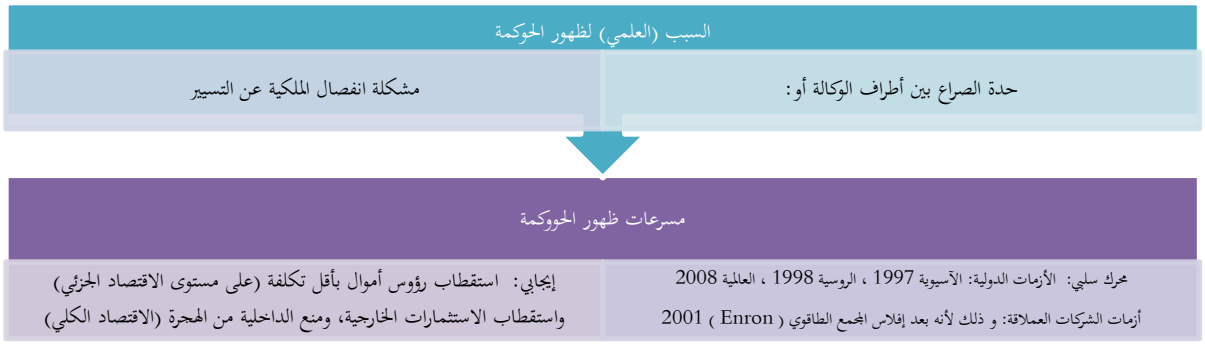

التطبيق (مثال أولي)

الممارسات الموصى بها أو الالزامية فيما يخص مجلس الإدارة	تطبيقها على الهيئة الشرعية
لا ينبغي لمجلس الإدارة اتخاذ قرارات مصيرية في وقت قصير[19].	لا ينبغي للهيئة إقرار العقود الرئيسة والنظام الأساسي للمؤسسة المالية والفتاوى المصيرية في وقت وجيز.
الافصاح:	- بيان طبيعة جهاز الحوكمة الشرعية في المؤسسة المالية : طريقة تدقيق الالتزام ، عدد مرات التدقيق- دور الهيئة الشرعية في عملية التدقيق (هو من قام بمراجعة المستندات – ملخصات – قرارات قسم التدقيق ...). - الموارد البشرية والفنية المكرسة من طرف المؤسسة لخدمة الشريعة وهيكلها الوظيفي. - الافصاح عن الأرباح المجنبة والفتوى المعتمدة في ذلك وتوضيح الإجراءات العلاجية لعدم الالتزام[20].
لجنة الحوكمة المقترحة (منبثقة عن مجلس الإدارة)	إعداد تقرير عن الحوكمة الشرعية يقوم البنك ضمن تقريره السنوي بإعداد تقرير للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل، على أن يتضمن التقرير بيان مدى التزام إدارة البنك بتطبيق كل بند من بنوده مع ذكر أسباب عدم الالتزام بأي بند لم يتم تطبيقه.
وضع سياسة (إطلاق إنذار) لتشجيع كافة الموظفين	تشجيع الموظفين على الالتزام الشرعي والاخلاقي والابلاغ عن

19 من أشهر ما يستند فيه لهذه القاعدة: ما جاء عن محاكم ولاية دلاوير والتي هي مقر أكثر من 50% من الشركات المطروحة في أميركا وذلك لوجود مفهوم: the business judgment rule الذي يحكم لصالح المجلس والإدارة طالما حاولوا القيام بعملهم بشكل مهني لأن حسب ما يقول القضاة في تلك الولاية "إن رجل الأعمال يفهم عمله أكثر من القضاة في المحاكم". والتي وصف قانونها: ساحة قانونية صديقة للشركات، والصناديق الائتمانية، والاستثمار عبر تاريخها. مع ذلك حكمت محاكمها بإبطال عملية دمج لأن مجلس الإدارة لم يقم بالعناية الواجبة وذلك بالحكم بالدمج في وقت قصير.

20 جاء في معيار الضبط (تعيين الهيئة الشرعية): حيثما كان ذلك مناسبا، يجب أن يتضمن التقرير بيانا واضحا يفيد أن جميع المكاسب التي تحققت للمؤسسة من مصدر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تصرف لأغراض خيرية.

علـى ابـلاغ المسـتوى المناسـب مـن الادارة عـن المخالفات.	حالات عدم الالتزام.
توصيات بتوسيع مهام التدقيق لتشمل : المخاطر – الحوكمة	جاء في معيار الافصاح: الأهداف: يجب أن تتم الرقابة الشرعية ... بغرض فحص وتقييم مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة والفتاوى والارشادات والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.... يوصى أن يوسع ليشمل: المخاطر الشرعية والحوكمة الشرعية.

المقترح الخامس: مشروع مقترح إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية حول أهمية وإطار عملية إصدار المعايير الإسلامية ومشروع مواءمة المعايير الدولية مع المحاسبة الإسلامية.

قدمه الطالب: عادل محمد حفظ الله الزوم/ برمنجهام. في رسالة ماجستير، وجاء في وصف الرسالة: الهدف: الرسالة عبارة عن تقديم مقترح مشروع إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) يهدف الى موائمة (harmonizing) المعايير المحاسبية الإسلامية مع المعايير الدولية IFRSs وذلك بتقديم مدخل شامل لكيفية تبني المعايير الإسلامية ضمن قائمة المعايير الدولية. بالإضافة إلى ذلك يقدم البحث الأسباب الكامنة وراء أهمية تبني هذا المشروع للطرفين الإسلامي والغربي ويقدم رؤية لكيفية حل المعضلات العملية الماثلة أمام المشروع.

التوصية:

التواصل مع المؤسسات العالمية المصدرة للمعايير الدولية ينبغي أن يتم لأغراض متعددة: منها: 1.التعرف على المعايير الاسلامية وشرحها لهم. 2. المطالبة على دمج المعايير الشرعية بالمعايير الدولية.

المقترح السادس: المواءمة في المجال القانوني:

إن قضية بلوم[21]، ومصرف شامل[22]، وبعض القضايا في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تكررت فيها **الدعوى بعدم مطابقة العقود التي أبرمتها المؤسسات المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الغراء وأنها قروض بفائدة لحكم صارخ كما عبر عنه بعض القانونيين، إذا تكررت سيكون لها أثر ضار في الساحة القانونية على المؤسسات المالية الاسلامية.** بالإضافة أنه في قضية شامل قدم التقرير السنوي الذي فيه أن البنك التزم في جميع تعاملاته بالشريعة الإسلامية كدليلا على شرعية العقد، وهذا لم يكن كافيا في خصوص المسألة، وعليه يجب أن يتأكد أن السجلات الداخلية للاعتماد الشرعي بالجودة الكافية التي تثبت الالتزام بالشريعة في أي دعوى أو تدقيق أو سياق آخر.

التوصيات:

إيجاد لوائح أو معيار إرشادي من المركز الدولي للتحكيم بلغة قانونية يبين فيه الحد الفاصل بين التعامل الربوي بفائدة وعقد المضاربة مثلا، يقدم للمؤسسات الاسلامية والمرجعيات القانونية العالمية.

---

21 هي دعوى قضائية رفعها بنك بلوم للتطوير ضد شركة دار الاستثمار التي يحظر نظامها الأساسي التعامل بما يخالف الشريعة الإسلامية، وتعود القضية إلى أكتوبر 2007 حيث أبرمت شركة الاستثمار وبنك بلوم اتفاقية وكالة والتي أودع بنك بلوم وفقا لها مبلغ 10 مليون دولار أمريكي لدى شركة دار الاستثمار كوكيل له لأغراض الاستثمار بشكل ملتزم بأحكام الشريعة ولما أخلت شركة دار الاستثمار بالتزاماتها بالدفع فرفع بنك بلوم دعوى ضدها لدى المحكة الانجليزية طبقا لبنود الاختصاص القضائي.

بعد الجلسة الأولى صدر حكم مستعجل لصالح بنك بلوم بقيمة 10 مليون دولار امريكي وهو المبلغ الاساسي الذي تم إيداعه.

22 نشأ نزاع بين مصرف الشامل وبين بيكسيمكو على خلفية اتفاقيتي مرابحة واتفاقيات مرتبطة بها. اخلت بيكسيمكو بالتزاماتها فرفع بنك الشامل دعوى ضدها لدى المحاكم الانجليزية وفقا للبنود التي تنص على ان يكون القانون الحاكم هو القانون الانجليزي وتنص على اختيار الاختصاص القضائي وقد كسب الشامل الدعوى والاستئناف. كانت المعاملات موضوع النزاع قد اعتمدت من قبل المجلس الشريعي لمصرف الشامل قبل رفع الدعوى، ومع ذلك دفعت بيكيسكوفي الدعوى بان اتفاقيات المرابحة والاتفاقيات المتعلقة بها المبرمة مع المصرف الشامل كانت قروضا بفائدة تحت مسميات اسلامية.

الخلاصة

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن الغرض الرئيسي من المواءمة هو تطوير الانسجام بين الشريعة ومخرجاتها واللوائح التنظيمية، لأن فعالية هذا النهج يحفز نمو وتطور المصرفية الإسلامية. لكن بالمقابل نلاحظ أن المواءمة ليست دائما ضرورية، بل ينبغي أن تراعى فيها فروق معقولة حاديها أن تتقيد بمبادئ وأهداف الشريعة.

ولهذا المواءمة فوائد أخرى غير ما ذكر، مثل:

1. تقليل التكاليف في المعاملات المالية.
2. يساعد على تشكيل كفاءة الرقابة التنظيمية، وهذا من شأنه أن يعزز عملية التوافق مع الشريعة، ويساهم في الثقة والنمو في هذه الصناعة.
3. تغري غير المقتنعين والقانويين للاقتراب من الساحة، لأنه يصير عندنا لغة قانونية عالية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومالية إسلامية بلغة تجارية.
4. وضوح الممارسات الشرعية يؤدي إلى قوة وسرعة التنقل داخل البلد الواحد وعبر الحدود، مما يساعد على نمو الصناعة.

المقترحات

- تكوين هيئة عليا أو لجنة ذات صلة بمؤسسات البنية التحتية على أن يكون في كل مؤسسة من يشرف ويتابع وينسق من أجل تحقيق الأهداف المواءمة والحوكمة الشرعية بمعناها العام. ويمكن أن تتبع هذه المؤسسة للمركز الدولي للتحكيم بحيث يشمل مهامه الجوانب القانونية والحوكمة الشرعية، على أن يحظى بالدعم الكامل.

- إحالة قضايا التدقيق وتطوير جوانبه إلى أيوفي أو سيبافي.

- جمع أفضل التطبيقات ودراسة الحالات لمعالجتها على مستويات مختلفة : مؤتمرات – دورات تدريبية – تعليم – سياسات وإجراءات).

- مقارنة مخرجات مؤسسات البنية التحتية فيما بينها مثل: مخرجات الحوكمة وغيرها، وتوحيد الجهود في تطويرها وخدمة كل منها للغرض الذي أنشئت من أجله.